

الفروع وتصحيح الفروع

\$ فصل من أدرك إماما راکعا فرکع معه أدرك الركعة (و ه ش) \$ وقيل إن أدرك معه الطمأنينة (و م) وفي التلخيص وجه يدرکها ولو شك في إدراکه راکعا (خ) وهو قول الشافعي لأن الأصل بقاء رکوعه وإن رفع الإمام قبل رکوعه لم يدرکه ولو أحرم قبل رفعه (ق) ولو أدرك رکوع المأمومين (ق) کذا ذکره ويأتي حکم التخلّف عنه ويکفيه تکبيرة الإحرام (ق) لا العکس (ق) .

قيل للقاضي لو كانت تکبيرة الركوع واجبة لم تسقط فأجاب بأن الشافعي أوجب القراءة وأسقطها إذا أدركه راکعا مع أن القاضي قال لو وجبت القراءة لما سقطت إذا أدركه راکعا کسائر فروض الركعة قيل له إنما سقطت للضرورة وهو أنه لو اشتغل بها فاتته الركعة والفروض قد تسقط للضرورة فقال لا ضرورة لأنه يقضيها كما يقضي سائر الركعات المسبوق بها . ولو جاز أن يقال يسقط هذا للضرورة لجاز أن يقال يسقط القيام في هذه الحال ويکبر راکعا ولجاز أن يقال يسقط الركوع إذا أدركه ساجدا للضرورة .

فقيل إنما لم يسقط فرض الركوع لفوات معظم الركعة فقال لو کبر ورکع لم یجزه وإن کان قد أتى بمعظم الركعة وعنه يعتبر معها تکبير الركوع واختاره جماعة وإن نواهما بتکبيرة لم تنعقد وعنه بلى اختاره صاحب المغني والمحرر (و ه م) وإن أدركه غير راکع دخل معه ندبا للخبر فظاهره مطلقا وفي الخلاف وغيره الإفتراش في التشهد والتورك في الثاني له فائدة وهي نفي السهو وحصول الفرق للداخل هل الإمام في أول الصلاة فيدخل معه أم في آخرها فيقصد جماعة أخرى والمنصوص يحط معه بلا تکبير (خ) ولو أدركه ساجدا (خ م) ومن کبر قبل سلام الإمام أدرك الجماعة (و ش) وزاد بعضهم إن جلس وقيل أو قبل التسليمة الثانية وعنه أو سجود سهو بعد السلام (و ه) قال في البحر المحيط للحنفية يترك سنة الفجر من أدركه في التشهد وفي المرغيناني يشتغل بالسنة عند (ه) وأبي يوسف لأنه کإدراك أول الصلاة عندهما وعند محمد لا وظاهر كلام ابن أبي موسى يدرکه بركعة (و م) وذكره شيخنا رواية اختارها وقال اختارها جماعة وقال وعليها إن تساوت الجماعة فالثانية من أولها أفضل ولعل مراد شيخنا ما نقله صالح وأبو